جامعة محمد خيضر (بسكرة)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
قسم العلوم التجارية

سنة ثانية ماستر مالية وتجارة دولية
مقياس إمداد ونقل دولي
السداسي الثالث 2022/2021

الوظيفة المنزلية الثانية

المطلوب:

أولا: الإطلاع على الوثيقتين التاليتين بتركيز.

- ✓ الوثيقة الأولى: شكل يلخص كل المصطلحات التجارية الدولية، ومسؤوليات كل من البائع المصدر والمشتري المستورد في كل واحدة منها.
- ✓ الوثيقة الثانية: مقالة حول قواعد المصطلحات التجارية الدولية الإنكوترمز وتطبيقاتها على النقل البحري للبضائع في الجزائر.

ثانيا: الإجابة على الأسئلة التالية باختصار شديد (في صفحة واحدة):

1. ماهو تعريف المصطلحات التجارية الدولية إنكوترمز incoterms، ماهو مصدرها؟ ما أهميتها في التجارة الدولية؟
2. ماهي المصطلحات التجارية الأكثر استخداما في كل من التصدير والاستيراد في الجزائر(مصطلح واحد في كل حالة: عرف ذلك المصطلح)؟ ما أسباب استخدامها بالذات؟ ما نتائج ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

ملاحظة:

يمكن يمكن تصوير الإجابة بالهاتف وإرسالها على الأميل: djilahsalah71@gmail.com ، أو تقديمها في الأسبوع المقبل مباشرة.

المصطلحات التجارية الدولية (INCOTERMS) 2010

Incoterms ● المصاريف على عاتق البائع(المصدر). ○ المصاريف على عاتق المشتري(المستورد).	الرمز	التغليف والعلامات	تحميل في مصنع أو مستودع الإنطلاق	إجراءات ، رسوم، وحقوق جمركة التصدير	الترحيل لمكان متفق عليه للإنطلاق	تفريغ الشاحنة في مكان الإنطلاق	التحميل على وسيلة النقل الرئيسي	النقل الرئيسي	تأمين النقل الرئيسي	التفريغ من وسيلة النقل الرئيسي	تفريغ في مصنع أو مستودع الوصول	الترحيل لمكان متفق عليه للوصول	إجراءات، رسوم، وحقوق وجمركة	نقل بحري: M نقل متنوع: P
Ex Works تسليم البضاعة فى المصنع	EXW	●	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	P
Free Carrier تسليم البضاعة دون التعهد بالنقل	FCA	●	●	●	●	○	○	○	○	○	○	○	○	P
تسليم البضاعة بجانب السفينة فى ميناء الشحن Free Along Side Ship	FAS	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○	○	○	M
تسليم البضاعة فوق ظهر السفينة فى ميناء الشحن Free on Board	FOB	●	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○	○	M
تسليم خالصة أجرة النقل فى ميناء الوصول Cost and Freight	CFR	●	●	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○	M
تسليم البضاعة خالصة أجرة النقل إلى مكان الوصول Carriage Paid to	CPT	●	●	●	●	●	●	●	○	○	○	○	○	P
تسليم البضاعة خالصة النولون والتامين فى ميناء الوصول Cost Insurance and Freight	CIF	●	●	●	●	●	●	●	●	○	○	○	○	M
تسليم البضاعة خالصة أجرة النقل والتأمين فى مكان الوصول Carriage and Insurance Paid To	CIP	●	●	●	●	●	●	●	●	○	○	○	○	P
تسليم البضاعة في المكان المتفق عليه Delivered At Place	DAP	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○	P
تسليم البضاعة في الميناء أو في محطة الوصول Delivered At Terminal	DAT	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○	M
تسليم البضاعة خالصة الرسوم الجمركية مكان المقصد معين Delivered Duty Paid	DDP	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	P

قواعد الأنكوترمز وتطبيقاتها على النقل البحري للبضائع في الجزائر

Ancoterms et ses applications dans le transport maritime de marchandises en Algérie

تاريخ إرسال المقال : 2018/05/05 تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/05/27

ط.د. خلخال جوهر/ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

ملخص:

تعد مصطلحات التجارة الدولية من العقود النموذجية التي تنظم وتوزع المسؤوليات التي يلتزم بها كل من البائع و المشتري و تسمح بتحديد مكان و زمن انتقال تبعة الهلاك، ويتم تصنيف النقل البحري بالنظر لقلة تكلفتها و كذا اتساع حجمها ما يسمح بكبر طاقتها الاستيعابية، هو الأمر الذي نتج عنه تبعية بين عقدي البيع الدولي والنقل، بحيث يكون قل البضاعة محددا بموجب المصطلح التجاري الدولي .

الكلمات المفتاحية : مصطلحات التجارة الدولية ، البائع ، المشتري ، الشحن ، النقل البحري للبضائع، البيع الدولي .

Résumé:

Les conditions commerciales internationales sont des contrats types qui réglementent et répartissent les responsabilités du vendeur et de l'acheteur, ainsi que le lieu et le moment du transfert du passif. La classification de l'expédition est due à son faible coût et à sa taille, qui permet sa capacité maximale. A une dépendance entre les contrats de vente internationaux et de transport, de sorte que la réduction des marchandises est déterminée selon les termes du commerce international.

Mots-clés : Les condition commerciales internationales ; vendeur ; acheteur ; fret ; le transport maritime de marchandises ; vente internationale .

مقدمة:

نظرا لتعدد المهام و الوظائف التي تتعلق بالتجارة الدولية، و اختلاف الأنظمة القانونية والأعراف التجارية السائدة بين مختلف الدول، كان ذلك سبب رئيسي في تكثيف الجهود للتوحيد بعض المصطلحات التجارية، علها ستكون العامل المشترك الذي سيسمح لأطراف العقد،(المصدر و المستورد) بممارسة تجارتهما بكل سهولة، ولهذا الغرض قامت غرفة التجارة الدولية بتحديد عدد من القواعد لتفسير المصطلحات التجارية و التي عرفت بإسم قواعد « الأنكوترمز»، و هذه المصطلحات في الأصل هي عبارة عن حروف مختصرة تمثل كثلة من العقود ولكل منها شروط خاصة متفق عليها، ومنها تسمح لكل من الأطرف سواء البائع أو المشتري تحديد التزاماتهما، بشكل كامل من خلال تحديد مكان تسليم البضائع، وكذا واسطة النقل، بالإضافة لكيفية التأمين على مخاطر نقل البضاعة.

أظهر التعامل الدولي في ميدان التجارة الدولية عدة أنواع للبيوع البحرية التجارية [1] وهذا نظرا لتزايد العلاقات والمعاملات التجارية بين الدول وهو مادفع بها الى البحث عن مصطلحات تجارية موحدة لتجنب أي لبس أو سوء فهم قد يحدث عند ابرام تعاقدات تجارية بين الدول، وكان هذا سببا في ظهور مصطلحات التجارة الدولية (LES INCOTERMS)،اذ صارت تعتبر هذه المصطلحات من العقود النموذجية التي تنظم وتوزع المسؤوليات التي يلتزم بها كل من المصدروالمستورد (البائع والمشتري)، في كل عملياته من (الشحن ، التأمين والإجراءات الجمركية وغيرها) وذلك عن طريق تحويل التكاليف والمخاطر التي يتحملها الطرفان ، ويتم تصنيف مصطلحات التجارة حسب وسائل النقل ، الا أنه تبقى عملية النقل البحري التي تتم بالسفينة هي الغالب في حركة نقل البضائع وذلك لقلة تكلفتها وكبر قدرتها الاستعابية [2] وهو الأمر الذي جعل من مصطلحات التجارة الدولية ، الأكثر استعمالا في نقل البضائع عبر الموانئ التجارية .

ومنه فقد سعت الجزائر الى تنظيم تجارتها الخارجية و محاولة الاستفادة من مكاسبها، بحكم أنه دولة لها مقومات كبيرة نذكر منها شساعة مساحتها وموقعها الاستراتيجي في شمال افريقيا و تمركز بها العديد من الموانئ وخاصة التجارية[3].

وقد كان هذا المسعى عن طريق تسهيل وتحديد العلاقة مع العملاء والموردين ، اضافة الى ذلك تخفيض تكاليف النقل البحري لتحسين وضعية ميزان المدفوعات ، من الرغم من النقائص التي تشهدها ،كقلة مؤسسات التأمين الدولية ، والسفن الوطنية التي يعتبر عددها ضعيف جدا مقارنة بالدول المجاورة ناهيك الدول المتقدمة ، ومن تم كان عليها لزاما لتحقيق أهدافها في تجارتها الدولية وهو تطبيق مصطلحات التجارة الدول في مختلف معاملات الصادرات والواردات ، وهو بالفعل ما أكدته المادة 27 من القواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية بمقتضى المرسوم رقم 07-01 الذي ينص على استخدام الجزائر لمصطلحات التجارة الدولية [4] وعلى ضوء ما تقدم يظهر التساؤل التالي حول ما هو دور مصطلحات التجارة الدولية في تنظيم عملية النقل البحري ؟ وحول ما هي مصطلحات التجارة الدولية التي تنظم استيراد وتصدير

البضائع من والى الجزائر؟

ومنه وللاجابة عن هته التساؤلات ارتأيت أن اقسم هذه المداخلة الى مبحثين أساسين :

أولا : أهم مصطلحات التجارة الدولية المستخدمة في تجارة الجزائر الخارجية

ثانيا : مصطلحات التجارة الدولية وميزان المدفوعات الجزائري

أولا : مفهوم مصطلحات التجارة الدولية

بداية لا بد أن نتعرض إلى تعريف مصطلحات التجارة الدولية ، حيث أن مصطلحات التجارة الدولية واكبت تطور وحجم مبادلات البضائع بين البائع والمشتري ، ومنه يطلق عليها ب شروط التسليم ، وكذا البيوع التجارية الدولية وعقود أو شروط التجارة ، ولقد شهدت هذه المصطلحات عدة اصلاحات وتم تحديثها مرارا لمواكبة تطور أساليب البيع الدولي ، حيث يعتبر مصطلحات التجارة الدولية الصادرة في 2010 بمثابة اخر تنقيح لها وضم أحدى عشر مصطلحا

1/ تعريف مصطلحات التجارة الدولية

لاقت قواعد الأنكوترمز إقبالا كبيرا من طرف رجال الأعمال إذ تعتبر أكثر القواعد الموحدة، وتعرف بقواعد incoterms وهي اختصار للكلمة الانجليزية international commercial terms أي مصطلحات التجارة الدولية وبه تعتبر مجموعة من القواعد المتعارف عليها دوليا لتفسير أهم المصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية مثل cfr وcif و fob، وقد قامت غرفة التجارة الدولية باصدارها سنة 1936[5] وهذه القواعد تنصرف في صيغ قانونية تجارية معروفة على الصعيد الدولي ، اذ تحدد ماهية التزامات طرفي عقد البيع الدولي ، وتعين الالتزامات في شأن نقل البضاعة و التأمين عليها ، والتعامل بشأن التخليص الجمركي ، وتستخدم في حالة نشوب نزاع تجاري .

وتعرف مصطلحات التجارة الدولية أيضا بأنها توزيع تكاليف وأخطار نقل البضائع لتفادي عدم الانتظام باستخدام مصطلحات اتفاق حول عقد البيع ، يتم الرجوع اليها كلغة مشتركة لتسهيل التجارة الدولية [6] وبصفة عامة فان مصطلحات التجارة الدولية هي قواعد أو شروط تحدد وتنظم التزامات المصدر والمستورد ، والتي تشمل التكاليف والمخاطر ، بهدف تسهيل عمليات التجارة الدولية عن طريق عرض لغة مشتركة .

2/ مصدر قواعد الأنكوترمز incoterms

تعتبر (ICC) chambre commercial internationale ، أو غرفة التجارة الدولية من أهم المنظمات التي تعنى بتطوير قانون التجارة الدولية ، وبمجال العقود التجارية الدولية على وجه الخصوص ، وترجع نشأتها الى سنة 1919 ، أما مؤتمرها التأسيسي فقد عقد في باريس سنة 1920 ، وتعود فكرة التأسيس الى المؤتمر الدولي للتجارة الذي عقد بمدينة city atlantic .

في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1919 ومنظمة ICC تجمع مندوبين لما يقارب من تسعين دولة ولجانا وطنية في أكثر من خمسين دولة زيادة على وجود أعضاء في أكثر من أربعين دولة أحرى ، وهي تجمع بين خبرات مختلفة من منتجين ومستهلكين وأصحاب مصانع وبنوك وشركات تأمين وناقلين وخبراء في علم الاقتصاد والقانون ، كلم يشتركون في وضع هته القواعد ، لذلك يمكن وصفها بمنظمة رجال الأعمال في العالم ، ومن أبرز أعمالها في مجال توحيد القواعد التي وضعتها ، مصطلحات التجارة الدولية ، القواعد الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي ، قواعد تحكم الاعتمادات المستندية ، قواعد تتعلق بنقل البضائع [7]

3/ أهمية مصطلحات التجارة الدولية

تكمن أهمية هذه المصطلحات في تقديم مجموعة من القواعد الدولية تساعد في تفسير وتوضيح المصطلحات التجارية الشائعة في التجارة الدولية، وكما أنه تعتبر هذه القواعد بمثابة تطبيق لإرادة أطراف العقد، و بالتالي تنظيم العمليات اللاحقة فيما يتعلق بعمليات التغليف، التسليم و تسديد قيمة البضاعة.

إلا أن حقيقة الأمر أن استخدام هذه القواعد، يبقى أمر اختاري وليس إجباري، إذ يعود ذلك لإرادة أطراف العقد، فإذا ما قرر طرفي التعاقد استخدام هذه المجموعة كان من الضروري النص على ذلك في العقد ذاته على خضوعه للأنكوترمز.

بمعنى آخر أن مبدأ الأنكوترمز يتأتى من إشارة المتعاقدين إليهما في عقودهم، فالمصطلحات

التجارية الدولية تستمد قوة إلزامها في هذه الحالة من اتفاق الأطراف، لكنه يفضل عادة في معاملات الاستيراد و التصدير تبنى هذه القواعد عندما ينتمي المصدر و المستورد إلى دول تتشابه أنظمتها القانونية قصد توحيد تفسير الاصطلاحات الواردة في العقد.

4/ مصطلحات التجارة الدولية المستخدمة في الجزائر

ان النظام المطبق على تسديد أجرة حمولة البضاعة أو تكاليف النقل البحري للبضائع في الجزائر، يعتمد على أساس تحديد شروط النقل وتسديد أجرة حمولة البضائع المنقولة بحرا وكذا مصاريف توقيف الحاويات بموجب عقد النقل البحري المنبثق عن العقد التجاري ، وهذا في حالتي التصدير والاستيراد .

ثانيا : مصطلحات التجارة الدولية في الصادرات

ويتم تطبيق الأنكوترمز في صادرات النقل البحري للبضائع كما يلي :

1/ تسديد أجرة حمولة البضاعة عند التصدير [8] :

ويكون تسديد أجرة حمولة البضاعة عند التصدير وفق الحالات التالية :

الحالة الأولى :

اذا اتفق المتعاملان في العقد التجاري المبرم بينهم ضمن العقد التجاري ، على تسديد أجرة حمولة البضاعة مسبقا فان الدفع سيتم بالدينار الجزائري من طرف المصدر لدى وكيل السفينة ، وعليه في هذه الحالة يدرج مبلغ أجرة حمولة البضاعة في السعر المفوتر للبضائع المصدرة وحينها سيلزم المصدر الخاضع لبنود العقد التجاري الجزائري بتسديد المبلغ وفق نفس شروط ترحيل ناتج البضائع المصدرة ، ويسجل بعدها المبلغ المحصل على هذا النحو في جانب الدائن من الحساب الانتقالي لمجهز السفينة أو الناقل المعني .

الحالة الثانية :

اذا كانت البضائع المصدرة بأجرة حمولة مدفوعة مسبقا ومنقولة في البداية من طرف سفينة مجهز وطني وتكون محل عملية مسافنة [9] في ميناء أجنبي فان أجرة حمولة البضاعة المستحقة لمجهز السفينة الأجنبي الذي قام بنقل السلع من مينا المسافنة الى ميناء الوجهة تسدد من طرف وكيل المجهز الوطني وتسجل في جانب المدين للحساب الانتقالي في الخارج لسفينة التي نقلت البضائع الى ميناء العبور الدولي .

الحالة الثالثة :

وفيه قد يتحصل حسب الاتفاق وكيل السفينة الأجنبي على أجرة الحمولة المدفوعة عند وصول البضائع المصدرة والمنقولة من طرف سفن التجهيز الوطني وتسجل في الحساب الانتقالي لهذه السفن وفق الشروط المحددة في أحكام هذا المرسوم

2/ الصادرات وميزان المدفوعات :

وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق قواعد الأنكوترمز اذا كنا أمام الحالتين الاتيتين :

الحالة الأولى : قيمة النولون أي(المبلغ الذي يتحصل عليه مالك السفينة جراء نقل البضائع وتسليمها بأمان من ميناء الشحن الى ميناء التفريغ) الذي تحصل عليه السفن الوطنية في حالة نقل الصادرات الوطنية المباعة وفق مصطلح fob [10](التكاليف مدفوعة حتى ظهر السفينة في ميناء التصدير) ، حيث يتم تسجيل أجرة النقل البحري التي يتحصل عليها الناقل الوطني في جانب الايرادات من ميزان الخدمات .

الحالة الثانية : وهوما يتم دفعه من النولون من قبل المصدرين ، للسفن الأجنبية من أجل نقل الصادرات الوطنية المباعة وفق مصطلح cif (التكاليف والتأمين أجرة الشحن مدفوعة) حيث يتم تسجيل اجرة النقل البحري التي يتم دفعها المصدر الوطني في جانب المدفوعات من ميزان الحدمات [11].

الاستنتاج :

انه وفي حالة التصدير من الجزائر، وعبر سفينة نقل البضائع جزائرية سواءا بالجنسية أو بالعلم [12] هنا فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 365-14 على تسديد أجرة نقل البضاعة المصدرة من الجزائر مسبق بالدينار الجزائري من المصدر الى وكيل السفينة [13] ليتم تسجيل المبلغ المحصل من النقل البحري للبضاعة في جانب المقبوضات من ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد تقوم الجزائر في بعض الحالات بعملية النقل البحري سواءا بواسطة سفنها أو سفن أجنبية .

وفي حقيقة الأمر وبالنظر الى فقر الأسطول التجاري الجزائري ، يتم في غالب الأحيان كراء سفن أجنبية لاتمام عملية تصدير المحروقات ، مع العلم أن تكاليف النقل يتحملها المستورد الأجنبي ، وعليه لتنظيم حركة البضاعة يتم الاستعانة بمصطلحات التجارة الدولية التي تكون تكلفة النقل الأساسي على حساب المشتري للنفط الجزائري ، ونظام التصدير في الجزائر غالبا ما يعتمد على مصطلح fob ، (التكاليف مدفوعة حتى ظهر السفينة في ميناء التصدير) ، والاستفادة في هذه الحالات من ايرادات النقل البحري للبضاعة من المستورد الأجنبي .

في حين ذلك المصدر الجزائري في حالة نقل البضائع في سفينة ناقل وطني من الجزائر الى ميناء العبور الأجنبي ، يدفع عندئذ الناقل الوطني أجرة النقل لمجهز السفينة الأجنبي أو الناقل الجنبي الذي يكمل نقل البضاعة الى المستورد النهائي ، ويسجل في هذه الحالة قيمة النولون في جانب المدفوعات ، وفي حالة تجارة العبور عندما ينقل المصدر الجزائري البضاعة بحرا الى منطقة عبور ليتم ناقل أجنبي الى المستورد الأجنبي النهائي ، يتم تطبيق وقتها مصطلح cif [14](التكاليف والتأمين وأجرة الشحن مدفوعة) ، أي المصدر الجزائري يدفع للناقل الأجنبي أجرة الشحن وتكاليف النقل وتأمين النقل لاكمال عملية ايصال البضائع الى الدولة المستوردة للسلع الجزائرية

ثالثا : مصطلحات التجارة الدولية والواردات

ومنه يتم استخدام الأنكوترمز في واردات النقل البحري للبضائع وفق الحالات التالية:

1/ تسديد أجرة حمولة البضاعة عند الاستيراد

وقد يكون تسديد أجرة حمولة البضاعة عند الاستيراد حسب الحالات الأتية [15]:

- عندما تسدد أجرة حمولة البضائع المستوردة والمنقولة عبر السفينة من طرف شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر بالدينار الجزائري ، طبقا للتنظيم المعمول به المتعلق بالواردات وكذا بنود العقد التجاري فان مبلغها لايدرج في سعر البضائع المفوترة .

- عندما تدرج أجرة حمولة البضائع في السعر المفوتر للبضائع المستوردة فان تسديدها يتم مسبقا من طرف المورد أو لحسابه

تسدد أجرة حمولة البضائع المستوردة عند الوصول من طرف أشخاص طبيعيين غير مقيمين في الجزائر بالدينار الجزائري الناتج عن القيمة المقابلة للعملة الصعبة ، القابلة للتحويل والمستوردة مسبقا أو عن طريق التسجيل في الجانب المدين للجساب المفتوح بالعملة الصعبة أو في حساب أجنبي بالدينار القابل للتحويل

ويسجل مبلغ أجرة الحمولة المحصل بالدينار الجزائري عند الوصول من طرف وكيل السفينة ويسجل من طرف هذا الأخير في الجانب الدائن للحساب الانتقالي للسفينة المعنية

2/ الواردات وميزان المدفوعات

يتم استخدام النكوترمز في حالة الواردات وفق الحالات التالية [16] :

الحالة الأولى : قيمة النولون التي تدفع للسفن الجنبية نظير قيام تلك السفن بنقل الواردات وفق مصطلح fob ، ويكون تسجيل أجرة النقل البحري التي يدفعها المستورد الوطني في جانب المدفوعات من ميزان الخدمات

الحالة الثانية : قيمة النولون التي تتحصل عليها السفن الوطنية من نقل الواردات الوطنية ، حالة تطبيق مصطلح cif ، على الواردات وأيضا يمكن تطبيق مصطلح cfr (التكاليف وأجرة الشحن مدفوعة) لأن المصدر الأجنبي هنا هو الذي يدفع النولون ، ويكون تسجيل أجرة النقل البحري التي يتحصل عليها الناقل الوطني في جانب الايرادات من ميزان الخدمات [17]

لذلك فما يمكن استنتاجه من خلال المرسوم رقم 365-14 ، أن المستورد الجزائري المقيم يدفع أجرة النقل البحري للبضائع أو النولون البحري ب الدينار الجزائري الى وكيل السفينة الأجنبي ، حيث لا يتم ادراج مبلغ النقل البحري في العقد أو الفاتورة التجارية لعملية الاستيراد، الا اذا تم الدفع مسبقا فتكون عندئذ أجرة الحمولة أو النولون مفوترة

وبالنسبة للمستوردين غير المقمين في الجزائر ، فبعد تحويل العملة الصعبة الى الدينار الجزائري، يتم وقتها تسديد أجرة حمولة البضائع عند الوصول الى وكيل السفينة الأجنبي .

وفي حالة الاستيراد بواسطة سفينة أجنبية أي تكون تابعة للمصدر الأجنبي ، ويتحمل المستورد الجزائري تكاليف النقل البحري يتم استعمال وقتها مصطلح fob ، أما عند تحمل المصدر الأجنبي لتكاليف النقل الأساسي ، يتم الاستيراد بمصطلح cif (التكاليف والتأمين وأجرة الشحن مدفوعة)[18] من طرف المصدر الأجنبي دون تأمين على نقل البضاعة والذي يتحمله في حالة اعتماد المصطلح cfr (التكاليف وأجرة الشحن مدفوعة) المستورد الجزائري .

تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند الاستيراد على تسليم المنتج الى أقرب مكان ، وعندما يصدر فانه يطلب من المشتري أن يأتي لاستلام البضاعة عند الباب ، في ظل غياب الرقابة على المؤسسات ، والسيطرة على سلسلة التوريد ، وحصة ضئيلة فقط من شحن البضائع تتم من قبل المؤسسات الوطنية من خلال المبيعات أو التصدير وفق المصطلح fob (التكاليف مدفوعة حتى ظهر السفينة في ميناء التصدير) ، وتبقى هذه المؤسسات تعاني املاءات من المؤسسات الأجنبية التي ترفض تحميل البضائع في الجزائر وذلك في ظل ضعف قدرات الأسطول الوطني ، والمصرح له فقط باستأجار السفن الأجنبية، لذلك تخضع الجزائر تماما لتأثيرات السوق ، وليس لديها تأثير على أسعار الشحن، حيث تدفع مقابل المنتجات المستوردة أكثر من تلك المصدرة ، الأمر الذي يوفر قدرا أقل من الدخل القومي بسبب ارتفاع مستوى أسعار الشحن البحري .

تعتبر تكلفة الشحن مرتفعة مقارنة بدول المغرب العربي ، وهذا الارتفاع في الثمن ليس فقط نتيجة عدم التوازن بين الواردات والصادرات وانما يسند أساسا الى قلة كفاءة الجوانب المتصلة بالبنية التحتية وتشغيل الموانئ[91] وهذا ما يؤدي الى فرض شركات النقل البحري المحلية والأجنبية رسوم اضافية على البضائع المستوردة مما يزيد من تكلفة الشحن [20]

الخاتمة :

يتبين لنا في الأخير أن مصطلحات التجارة الدولية، قد كانت نتاج التطورات الحديثة في العلاقات الدولية، و الذي أدى إلى كثرة العلاقات القانونية و تشابكها، مما دفع المشرعين سواء على المستوى الوطني أو الدولي، إلى البحث عن وسيلة تتيح التعامل بين البائع و المشتري و تسهل معاملاتهم التجارية، نهيك عن أنه كان لمصطلحات التجارة الدولية مساهمة كبيرة في تحديد مسؤوليات نقل البضائع بحرا و هذا من خلال علاقة مصطلحات التجارة الدولية بتسعيرة الصادرات، المستندات و العقود التجارية النموذجية، و من خلال أيضا كيفية توزيع التزامات المصدر والمستورد وفقا لمصطلحات التجارة الدولية 2010 عن طريق إبراز وقت تحويل الأخطار و التكاليف المتعلقة بالبضاعة وإنتقالها من البائع إلى المشتري حسب كل مصطلح تجاري يتم النقل عبره، و كما أيضا تم التفصيل في واجبات طرفي التجارة الدولية بناء على مصطلحات التجارة الدولية المستعملة في النقل البحري للبضائع.

وباعتبار النقل البحري الحلقة الأهم في نقل البضاعة، فلا بد أن تنتج جراء القيام بعملية النقل مسؤوليات من قبل الأطراف سواء ما تعلق بشحن البضاعة، و التامين عليها و إجراءات الجمركة في حالتي التصدير و الاستيراد.

وبما أن النقل البحري للبضائع يعد المجال الأكثر استعمالا في معاملات التجارة الدولية ، فإن المصطلحات الأكثر استخداما هي المتعلقة بوسيلة النقل الأربعة FAS.FOB.CFR.CIF.

الهوامش :

1 عزيز شحود ، البيوع البحرية وأثرها في اقتصاديات النقل ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية) ، سوريا ، المجلد 20، عدد 1 ، 1998، ص 167 منشور على الموقع :

htt://search.mandumah.com/record/112895

2 Pierre bonassies , christain, scapel. Droit maritime . L.G.D.J. 2006 . n883 . p 569.

3 تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد على 1200 كلم ، اذ تمتتلك شبكة مينائية تحتوي على احد عشر (11) ميناء تجاري من بينها ثلاث (03) متخصصة في نقل المحروقات نذكر منها سكيكدة ،بجاية وارزيو في وهران ، و ثلاث(03) موانئ رئيسية عنابة ،الجزائر العاصمة ووهران ، اضافة الى خمسة (05) موانئ تجارية من الشرق الى الغرب جن جن في جيجل ودلس في بومرداس ، تنس في الشلف ومستغانم ، الغزوات في تلمسان ، تتمركز هده الموانئ على طول ساحلها ، هذه الميزات تحث الجزاء ران تضع المجال البحري في المستوى الأول ، بمجرد النظر لطبيعة المبادلات التي تتم عن طريق البحر (95%) تتبين الأهمية الاقتصادية والتجارية التي تمثل النقل البحري في الاقتصاد الجزائري ،وللاستزادة في هذا الشأن راجع أ. فاطمة الزهراء محمد الشريف و فوزية رميني ، الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، العدد السابع ، 2009،ص 170،169

4 المرسوم رقم 07-01 المتضمن استخذام الجزائر لمصطلحات التجارة الدولية ، المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 هـ 13 ماي سنة 2007 ، العدد 31 ، ص 18 .

5 رحموني ناصر ، الأثار القانونية المترتبة عن عقد البيع الدولي سيف cif ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص ادارة الأعمال، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2014/2013 ، ص1 .

6 chislaine legrande et collectif , management des opération de commerce international - importer ,exporter ,édition dunod ,paris,France 2007,p 8

7 محمود سمير الشرقاوي ، العقود التجارية الدولية دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1992،ص15 و 37

8 المرسوم التنفيذي رقم 14-365 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 74 المؤرخ في 3 ربيع الأول 1436 الموافق ل 25 ديسمبر سنة 2014 ، ص 4، 5

9 والمقصود بالمسافنة هنا ، وهو نقل الحمولة من السفن الكبيرة الى السفن الصغيرة داخل منطقة الميناء ، وللاستزادة في الموضوع راجع : بسعيد مراد ، عقد النقل البحري للبضائع وفقا للقانون البحري الجزائري والاتفاقيات الدولية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ،جامعة تلمسان ، 2012-2011 ، ص 137 ،138

10 أعراب كميلة ، البيع البحري فوب (fob) ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل ، مخبر القانون البحري والنقل جامعة تلمسان ، العدد 05 ، 2017 ، ص 133

11 حسن دياب ، العقود التجارية وعقد البيع سيف cif دراسة مقارنة ، المجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص 59 .
12وقد يتم كراء سفينة أجنبية من المصدر الجزائري أو المصدر الأجنبي المقيم في الجزائر- المستثمر
13 وقد تناول المشرع الجزائري أحكام وكيل السفينة من المادة 609 الى620 من الأمر رقم 76-80 والمتضمن القانون البحري الجزائري ضمن الفصل الثالث مساعدو التجهيز ، القسم الأول وكيل السفينة ،اذ اعتبر وفق المادة 609 منه ، أنه يعتبر وكيل السفينة ، كل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم مقابل أجر وبموجب وكالة من المجهز أو الربان بالقيام بالعمليات المتعلقة باحتياجات السفينة ولحسابها أثناء الرحلة والتي لا تقوم بها الربان شخصيا وكذلك بالعمليات المعتادة الأخرى والمرتبطة برسو السفينة في الميناء .

14 حسن دياب ، المرجع السابق ، ص60 .

15 المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 14-365

16 المرسوم التنفيذي رقم 14-365

17 مختاررزايقية ، التزامات أطراف عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية فيينا لسنة 1980 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والادارية فرع العقود والمسؤولية ، كلية الحقوق بن عكنون ، الجزائر، 2010-2011، ص 27 .

18 مختاررزايقية ، المرجع نفسه ، 28 .

19 وتتمثل أساسا في السفن الصغيرة ضف الى أوقات الانتظار الطويلة جدا ، والتعامل مع كافة الأنشطة بطئ جدا ، وعودة الحاويات فارغة وغيرها من المعوقات .

20 المرسوم التنفيذي رقم 14-365 ، ص 4-5 .